دور الجامعات والمدارس فى نشر اللغة العربية بالهند

بقلم: د. خورشيد أشرف الندوى(*)

يوجد فى الهند ثانى أكبر تجمع إسلامى على مستوى العالم، إذ يبلغ عدد المسلمين فيها حوالى مائتى مليون نسمة، ولهم نشاط ملموس فى جميع المجالات والميادين، إلا أنهم اشتهروا بتمسكهم بالأحكام الشرعية وعنايتهم بالعلوم الإسلامية، كما أنهم يهتمون اهتمامًا بالغًا باللغة العربية، فهم لا ينظرون إلى اللغة العربية نظرة احترام فحسب، وإنما يقدسونها باعتبارها لغة دينهم وثقافتهم.

والمتأمل فى مجريات الأمور بالهند يرى أن هناك بارقة أمل بالنسبة للغة العربية وانتشارها، حيث تجرى الآن دراستها على قدم وساق فيما بين الجامعات الرسمية والمدارس الدينية، وتبذل جهود متضافرة من كلا الجانبين لتوسيع نطاقها بين الجمهور فى مختلف أرجاء الهند.

وتعد جامعة «عليكرة الإسلامية - التى تأسست على يد سيد أحمد خان عام ١٨٥٧م- أقدم الجامعات الحكومية التى يوجد بها قسم للغة العربية وآدابها، حيث تدرس فيها المقررات العربية فى مرحلة الليسانس منذ أنشئت، كما تمنح شهادتى: الماجستير، والدكتوراه، فى اللغة العربية وآدابها، وتخرج فيها إلى الآن آلاف الطلبة من الهنود والأجانب.

وتأتى «الجامعة المِلِّيَّة الإسلامية» فى الدرجة الثانية من حيث الاهتمام بالدراسات الإسلامية واللغة العربية، وهى جامعة إسلامية بارزة فى الهند، وتعد من إحدى المراكز الرئيسية المعروفة للدراسات العربية، وتمنح هذه الجامعة شهادات عليا فى مرحلة الليسانس والماجستير والدكتوراه فى اللغة العربية وآدابها، وقد تخرج فيها عدد كبير من العلماء الأفاضل الذين أسهموا مساهمة فعالة فى المجالات الدينية والعلمية والثقافية.

(*) دكتوراه فى الشريعة الإسلامية - كلية دار العلوم.

وكذلك توجد أقسام اللغة العربية فى الجامعات الأخرى المنتشرة فى مختلف أنحاء البلاد، مثل «جامعة دلهى»، و«جامعة جواهر لال نهرو»، و«الجامعة العثمانية بحيدر أباد، و«جامعة مدراس» و «جامعة لكناؤ» و«جامعة إله آباد» و«جامعة كلكتا» و«جامعة كشمير»، و«جامعة كيرالا»، وكذلك جامعات بهار وغيرها.

فهذه الجامعات كلها تقوم بتدريس اللغة العربية وآدابها فى مرحلة الليسانس والماجستير والدكتوراه.

وإلى جانب هذه الجامعات الرسمية، هناك آلاف المدارس الدينية منتشرة فى طول البلاد وعرضها، وكانت هذه المعاهد الدينية ولاتزال بمثابة مراكز مهمة للدراسات الإسلامية واللغة العربية فى الهند.

ودور هذه المدارس فى تاريخ الهند بارز جداً، وقد ازدادت أهميتها بعد الاستقلال كثيراً، فالمدارس وأهلها لم يكونوا فى عصر الإنجليز موضع عناية وتقدير، ولكن تحسنت الأحوال بعد الاستقلال معنويًا وماديًا، وعرف الإنسان أهمية المدارس فى مجال التدريس والتربية، واعترفوا بمساهمتها وتأثيرها فى الحياة العامة للمسلمين.

وتلعب المدارس الإسلامية دوراً مهمًا فى نشر العلوم الإسلامية واللغة العربية فى كافة أرجاء الهند، ولايزال عدد خريجيها يزداد كل عام، وقد توسعت هذه المدارس فى نشاطها وأعمالها، فأنشأت علاقات مع الجامعات الرسمية التى تقوم بتدريس العلوم الإسلامية واللغة العربية، وكذلك سنحت الفرصة لالتحاق مجموعة من خريجى المدارس فى جامعات الدول العربية والإسلامية.

لذا، نجد المئات منهم يقصدون البلاد العربية والإسلامية، وينالون شهادة الليسانس والماجستير والدكتوراه، فهؤلاء يساعدون بدورهم فى تطوير المناهج الدراسية فى المدارس الإسلامية بعد عودتهم إلى البلاد.

وإذا نظرنا إلى عدد المدارس الإسلامية المنتشرة فى الهند وجدنا أنها تزيد عن خمسة آلاف مدرسة ومعهد، ويتزايد هذا العدد يومًا بعد يوم. من أشهرها: «دار العلوم لندوة

العلماء» بمدينة لكناو، وقد أنشئت على يد مولانا سيد محمد مونجيرى عام ١٣١٢هـ، ووضعت مناهجها على فكرة الجمع بين المواد الدينية والأدبية، وبين بعض المواد العصرية مثل: الحساب، والجغرافية، واللغة الإنجليزية، وما إلى ذلك.

وإلى جانب اهتمامها بتدريس العلوم الإسلامية واللغة العربية، تقوم ندوة لعلماء بنشاط واسع فى نشر البحوث العلمية المتعلقة بالتاريخ الإسلامى، الفقه، الحديث، الأدب العربى، الفكر الإسلامى، وذلك بواسطة «المجمع العلمى الإسلامى» التابع لندوة العلماء.

وتصدر من ندوة العلماء مجلتان باللغة العربية: أولاهما: «البعث الإسلامى» وهى مجلة شهرية معروفة فى العالم العربى والإسلامى بمقالاتها الجيدة وبحوثها القيِّمة. وثانيتهما: «الرائد» وهى مجلة نصف شهرية تهتم بإبراز الفكر الإسلامى المعاصر، والأدب العربى خاصة الأدب الإسلامى.

وتليها فى الأهمية «دار العلوم ديوبند» الواقعة بمديرية "سهارنبور"، وأنشئت هذه الدار فى سنة ١٨٦٦م، وتجرى الدراسة فيها على طريقة الدروس النظامية المعروفة، ولم يحدث أى تغيير فى مناهجها الدراسية إلا تغيراً طفيفًا من زمن قريب، وتحتل دار العلوم مكانة مرموقة فى نشر العلوم الدينية فى البلاد، وكان الطلاب -ولا يزالون- يفدون إليها من مختلف أنحاء شبه القارة الهندية؛ ليغترفوا من مناهلها الصافية والفياضة.

وقد تخرج فيها عدد كبير من كبار العلماء المتبحرين فى العلوم الدينية، كما أسدت خدمات جليلة للبلاد فى المجالات الاجتماعية والسياسية. وتصدر من دار العلوم ديوبند مجلة «الداعى» باللغة العربية، وهى مجلة شهرية تنشر العلوم الدينية وتهم بالفقه الإسلامى اهتمامًا كبيراً.

وتأتى فى المرتبة الثالثة: «الجامعة السلفية» ببنارس، وهى جامعة فريدة من نوعها، تبذل جهوداً حثيثة تجاه الحديث النبوى وعلومه، وحققت نجاحًا كبيراً فى تخريج عدد كبير من الباحثين والمؤلفين الذين أسدوا خدمات جليلة نحو الثقافة الإسلامية واللغة

العربية فى مختلف أنحاء الهند. وتصدر من الجامعة السلفية مجلة «صوت الأمة» باللغة العربية، التى تهتم بنشر العلوم الإسلامية والعربية بين المسلمين، وتعميم اللغة العربية بين المثقفين بالهند.

وبالإضافة إلى هذه المدارس، هناك مدارس كثيرة أهمها: «مظاهر العلوم» بسهارنبور، و«جامعة الفلاح» بأعظم كره، و«مدرسة الإصلاح» بسراى مير، و«تاج المساجد» ببوفال، و«المعهد الإسلامى» بدلهى، و«جامعة دار السلام» بعمر آباد، و«رياض العلوم» بدلهى، و«سراج العلوم» ببودهيار بلرامبور، و«دار العلوم» ببستى، و«الجامعة النظامية» بلكناو، و«الجامعة الرحمانية» بمونكير، و«المعهد الإسلامى» بأكرهرا سدرهارت نجر، و«المدرسة الجمالية» فى بيرام بور، و«الباقيات الصالحات» بمدراس، و«مدينة العلوم» و«روضة العلوم» و«سلم السلام» فى مناطق مليبار، و«الجامعة النورية» و«الجامعة الأشرفية، و«إرشاد المسلمين» وغيرها.

هذه هى بعض المدارس والمعاهد التى تأسست فى فترات مختلفة من التاريخ الإسلامى بالهند.

وتبذل هذه المدارس كلها جهوداً مضنية فى نشر اللغة العربية والعلوم الإسلامية، وتشارك فى شتى أنواع النشاط الفكرى الإسلامى، كما تسهم فى ربط الهند بالعالم العربى والإسلامى، وتوثيق عرى الروابط الودية والأخوية مع تلك الأقطار النائية.

* * *

نحو خطة عمل لإقامة السوق الإسلامية المشتركة(*)

بقلم: د. أحمد محيى الدين(*)

مقدمة

إن مرحلة التحول الكبرى التى شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فى اتجاه التكتلات الاقتصادية، وفى إطار التكامل الاقتصادى، تركت آثارها فى توجيه جهود تلك الدول فى سبيل التنمية والرخاء، حيث تعمل الدول فى التجمع فى اتحادات وأسواق مشتركة لتحقيق أقصى المنافع لشعوبها فى حياة كريمة وخير مثال لذلك التكتلات الاقتصادية كالسوق الأوروبية المشتركة، واتحادات التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى.

وقد أثبتت الحقائق والمعطيات الاقتصادية فى عصرنا الحالى أن نظرية الاكتفاء الذاتى لأى دولة، والانغلاق على نفسها، نظرية لا تناسب تطلعات أى دولة فى التنمية والتقدم، حيث أصبح التضامن والتعاون على المستوى الدولى من أبرز سمات عصرنا، فقد ارتبطت الدول منظمات سياسية وهيئات وتكتلات اقتصادية لتحقيق مصالها ورفع مستوى معيشة شعوبها بزيادة معدلات التنمية.

والمسلمون ممثلين فى دولهم وشعوبهم أولى بذلك فى بذل الجهود لتحقيق أقصى درجات التعاون والتكامل فيما بينهم لضمان الاستغلال الأمثل لمواردهم وإمكانياتهم لصالح الشعوب الإسلامية، ولتحرير العالم الإسلامى من الروابط غير المتكافئة التى تتحكم فى العلاقات الاقتصادية الدولية التى تستغل فيها موارد البلاد الإسلامية لصالح الدول المتقدمة صناعيًا فى أوروبا وأمريكا واليابان.

إن المسلمين بحكم عقيدتهم وما أمر به الله -سبحانه وتعالى- ليس من مصلحتهم أن تظل جهودهم مبعثرة وإمكانياتهم مبددة، وهم منفردين ولديهم كل وسائل التقدم والازدهار ويد الله مع الجماعة.

(*) مجموعة "دلة البركة".

إمكانات الدول الإسلامية وأهمية التكامل الاقتصادى الإسلامى

يمثل الواقع الاقتصادى للدول الإسلامية وضعًا مترديًا لا يتناسب مع الإمكانيات الاقتصادية الهائلة، التى تتمتع بها دوله، والتى تبلغ فى مجموعها خمسة وأربعون دولة، كما يبلغ تعداد الأمة الإسلامية حسب آخر الإحصائيات التى تصدرها الهيئات العالمية المختصة بحوالى ألف مليون نسمة أى خمس عدد سكان العالم البالغ حوالى ٥ مليار نسمة.

وبجانب هذه الإمكانيات البشرية الهائلة لدى العالم الإسلامى هناك الإمكانيات الاقتصادية المتنوعة من زراعية، وحيوانية، ومعدنية، ومن المواد الخام الأساسية، ومنتجات البحار.

أهمية التكامل الاقتصادى فى ظل الواقع الاقتصادى الحالى

رغم الإمكانيات المتوفرة للعالم الإسلامى فإننا عندم نتعرض إلى الواقع الاقتصادى الحالى للدول الإسلامية، تبرز أمامنا عدة حقائق تصنف البلاد الإسلامية فى عداد البلدان المتخلفة اقتصاديًا، رغم وجود اختلافات فى اقتصادياتها من حيث الموارد ودرجة استغلالها، والمشاكل التى تواجهها، ويمكن حصر أهم المعوقات العامة التى تسود الواقع الاقتصادى لتلك الدول فى الآتى:

١- اعتماد اقتصادها على السلع الأولية والتى تتألف من الوقود والمعادن، والمنتجات الزراعية، ويمكن أن تطلق على اقتصاديات تلك الدول بأنها اقتصاديات السلعة الواحدة، حيث تعتمد معظمها فى مواردها على سلعة واحدة سواء بترولية أو زراعية.

٢- سوء توزيع الثروة إذ يتراوح متوسط دخل الفرد السنوى فى الدول الإسلامية بين ٨ آلاف دولار فى إحداهما، وفى بعض منها سبعين دولار.

٣- عدم وجود أى تنسيق بين الخطط الاقتصادية وغياب الخطط الاستراتيجية الواضحة، التى تضع الخطوط الرئيسية، وتحدد الأولويات لاستغلال الإمكانيات الاقتصدية

والاجتماعية المتوفرة، مع غياب التنسيق بين السياسات والاقتصادية والتجارية والمالية، سواء بين الدول الإسلامية بين بعضها البعض أو مع دول العالم الخارجى فى أوروبا، أو أمريكا، أو دول العالم الثالث الأخرى.

وتندرج تحت هذه السياسة كل ما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال والأيدى العاملة أو سياسات التبادل التجارى، أو السياسات الخاصة بالمعاملات المصرفية والمالية والتأمينية، وخدمات النقل والمواصلات.

٤- النقص الواضح فى مراكز البحوث العلمية، وضعف الإمكانيات المتاحة لهذه المراكز، سواء من ناحية التجهيزات والمعدات اللازمة، أو العنصر البشرى متمثلاً فى الكوادر المؤهلة والمدربة للإشراف على تلك المراكز وعلى البحوث العلمية وربطها باحتياجات التنمية فى الدول الإسلامية، وهجرة العقول من الدول الإسلامية إلى الدول الصناعية الكبرى، والتى تمثل استنزاف لقدرات الدول الإسلامية.

٥- نتيجة لانخفاض مستوى المعرفة التقنية، وتأخر المستوى العلمى والتكنولوجى، لم تتمكن الدول الإسلامية مجتمعة من الاستفادة من أساليب الإنتاج المتقدمة، وما تفرضه ذلك من استخدام لرؤوس أموال مشروعات ضخمة فى مشروعات صناعية يكبر حجمها وتقدم التكنولوجيا المستخدمة فيها مع نقص الكفاءات الإدارية والتنظيمية فى العديد من الدول الإسلامية.

إمكانات ومقومات نجاح السوق الإسلامية المشتركة

سوف نركز هنا على مجال اقتصادى حيوى وهام من بين المجالات الاقتصادية الأخرى المالية والصناعية وغيرها، كأساس لقيام سوق إسلامية مشتركة، وهو مجال التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية، حيث تعتبر التجارة أحد الأسس الهامة للتعاون الاقتصادى، والركيزة الأساسية لقيام السوق الإسلامية المشتركة، حيث أن تجارة تشتمل على تدفقات السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج، وهى تعتبر أداة للتعبير

الكمى عن مرحلة التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية على المستوى الاقتصادى والمالى، وكلما زادت مؤشرات التبادل التجارى أعطت دليلاً على درجة التكامل الذى يمكن أن يتم بين الدول الإسلامية، كما أن الدراسة التحليلية للتجارة تمكن من التعرف على المجالاتالأخرى المتوقعة للتعاون والتكامل فى المجالات الاقتصادية الأخرى، كالتكامل الصناعيى والمشروعات المشتركة.

هذا إلى جانب أن التجارة الخارجية لكل من الدول الإسلامية كل على حده تمثل أداة النمو وتوفير الحصيلة اللازمة لدفع الصناعة وتنميتها.

فى حالة قيام السوق الإسلامية يمكن لكل دولة الاستفادة النسبية من اتساع دائرة السوق، والتى تشير الوقائع الحالية إلى صغر حجمه على نطاق كل دولة من الدول الإسلامية، حيث تمثل تجارة العالم الإسلامى مجتمعة نسبة ١٧ , ٦٪، أو ما يعادل ٣٥٧ مليون دولار أمركى من إجمالى التجارة الدولية البالغة ٧٨٦ , ٥ بليون دولار أمريكى. هذا إلى جانب أن مستويات التصنيع فى تلك الدول مختلفة مما يساعد على وجود فرص تبادل تجارى منتظم بين تلك الدول، ورغم أنها تعتبر دولاً منتجة للمواد الأولية الزراعية والمواد الخام فى المقام الأول، كما سبق الإشارة إليه، كما أن الزراعة هى النشاط الغالب على الناتج المحلى إلا أن هناك تدرج فى مستويات التصنيع يمكن أن تكون نواة لقيام تبادل تجارى بينها، ويمكن تصنيف البلدان الإسلامية فى تقسيمات ثلاث انطلاقًا من واقعها الاقتصادى هى:

١- الدول الإسلامية الفقيرة، أو الأقل نمواً، والتى تشكل الزراعة العمود الفقرى للناتج المحلى.

٢- الدول المصدرة للنفط التى يشكل النفط وعائداته إجمالى مداخيل الناتج المحلى.

٣- الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط وهى التى ينقسم النشاط الاقتصادى فيها بدرجة نسبية من التنوع.

وعلى العموم، يمكن القول إجمالاً أن افتقار تلك الدول إلى التنوع القطاعى ناتج عن ضعف شديد فى التكامل داخل اقتصاديات هذه الدول فيما بينها البعض.

وإذا أضفنا إلى ذلك عناصر أخرى على رأسها عدم اكتمال الهياكل الحقيقية والاستراتيجيات والخطط الاقتصادية فى تلك نجد أنها تنعكس على نمط الأداء الفعلى لحركة التجارة على المستوى الإقليمى وفى نطاق تلك الدول.

كما أنه نتيجة لأن معظم تلك الدول تعتبر دولا مصدرة للمواد الأولية ومستوردة للسلع المصنعة، فإن الشركاء التجاريين ينحصرون فى مجموعة قليلة من الدول الصناعية المتقدمة.

وقد عانت الدول الإسلامية ومازالت من عجز فى ميزان مدفوعاتها باستثناء الدول المنتجة للنفط منها، والأرقام توضح ١٠٪ من حجم تجارة الدول الإسلامية هو الذى تم فيما بينها، بينما ٩٠٪ من تجارة العالم الإسلامى ككل كان مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ويشير تقرير بنك التنمية الإسلامى ١٩٨٧ بأن العجز فى ميزان التبادل التجارى للدول الإسلامية الأعضاء فيه قد بلغ فى عام ١٩٨٦ حوالى ١١ بليون دولار أمريكى، كما أن شروط التجارة تعتبر متدهورة لمعظم صادرات الدول الإسلامية أمام السلع الصناعية التى تصدرها أوروبا والولايات المتحدة واليابان، وبعض الدول الصناعية، وقد كان للكثير من المعوقات أثر كبير فى ذلك، ويمكن أن نذكر منها الآتى:

١- نقص المعلومات والبيانات عن أسواق ومنتجات الدول الإسلامية الأخرى.

٢- عدم كفاية تسهيلات التمويل لقيام مشاريع مشتركة.

٣- القيود التى تضعها اللوائح التجارية والجمركية على السلع والخدمات.

٤- صعوبة وسائل الاتصال بين الدول الإسلامية.

٥- صعوبة انتقال السلع والخدمات والموارد البشرية من الدول الإسلامية.

وقد ترتب على ذلك أن عجزت كل دولة من الدول الإسلامية على قيام تنمية اقتصادية انفرادية فيها، وذلك بسبب انخفاض الانتاجية وضيق نطاق السوق المحلى، وندرة بعض عناصر الإنتاج، وانخفاض معدلات الادخال والاستثمار، وبطء معدلات

نمو الصادرات، واتجاه معدلات التبادل التجارى لغير مصالحها، باستثناء الدول المصدرة للبترول منها.

كل هذه الاحتمالات انعكست على التجارة الخارجية لتلك الدول حيث يتجه معظم إنتاجها من المواد الأولية إلى خارج الدول الإسلامية، وظلت النسبة الكبيرة من صادرات هذه الدول محصورة فى تلك النوعية من السلع الأولية والمواد الخام، كما كان لغيب القطاع الصناعى فى هذه الدول الذى يمتص هذه المنتجات من المواد الخام فى التصنيع أثره الكبير فى استمرار هذا الوضع ومعاناة تلك الدول المستمرة من العجز فى موازين مدفوعاتها، مما زاد من مديونياتها تجاه الدول والمؤسسات الاقتصادية الغربية، حيث وصلت فى عام ١٩٨٦ إلى ٦ ,٢٤٨ بليون دولار باستثناء الدول النفطية الرئيسية، وتكلف خدمة تلك الديون ما قيمته ٨ ,٣١ بليون دولار.

خطة إنشاء السوق الإسلامية المشتركة ومقومات نجاحها

كما سبق الإشارة إليه، فإن هناك من المقومات الاقتصادية ما يؤهل العالم الإسلامى إلى التكتل فى سوق إسلامية مشتركة إلى التكتل فى سوق إسلامية وتأتى على رأس تلك المقومات الإسلام الذى ينبغى أن يكون القاعدة الأساسية بجانب المقومات الاقتصادية والمالية والبشرية التى تدعو إلى قيام تلك السوق كطريق وحيد أمام الدول الإسلامية للخروج من أزماتها الاقتصادية الراهنة، ووسيلة لاستغلال إمكانياتها المتوفرة الاستغلال الأمثل لصالح شعوبها.

ونحن نرى كما سبق استعراضه أن التجارة والتبادل التجارى بين تلك الدول، والحرص على تحقيقه بدرجات تتناسب مع ثقل تلك الدول اقتصاديًا واجتماعيًا يجب أن تكون أولى الخطوات فى سبيل إرساء قواعد السوق الإسلامية المشتركة، ولفتح المجال أمام القطاعات الاقتصادية الأخرى، لتكون مجالاً للتكامل والتعاون الاقتصادى فى ظل تلك السوق، حيث تحتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى على خلاف التجارة إى عدة عوامل تتطلب نوعًا من التأهيل تأخذ وقتًا زمنيًا يتناسب مع طبيعة تلك القطاعات وخاصة الصناعية والمشروعات المشتركة ذات الأحجام الاقتصادية الكبيرة.

تدرج إنجاز السوق الإسلامية المشتركة:

إن الوصول إلى السوق الإسلامية المشتركة فى ظل تكامل اقتصادى لا يمكن أن يتم دون اتخاذ خطوات متأنية من التقارب بين مجموعة الدول الإسلامية عن طريق التجارة الحرة، والاتحاد الجمركى، وهذه الخطوات هى طريق التدرج إلى التكامل الاقتصادى حيث البدء بإلغاء التعريفة الجمركية بين الدول الإسلامية، ويصاحب ذلك إلغاء القيود على حركات السلع، وعوامل الإنتاج الأخرى، ثم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، وإذا تتبعنا خطوات قيام السوق الأوروبية المشتركة نجد أن التدرج فى الاتفاقيات بين تلك الدول انتهى بعقد اتفاق بين الأعضاء من الدول الأوروبية فى عام ١٩٨٥م على خطة تجعل المجموعة الأوروبية اعتباراً من عام ١٩٩٣ شبه دولة فيدرالية، وذلك بإقامة اتحاد اقتصادى ونقدى متكامل بين الدول الأعضاء لتصبح القوة الاقتصادية الأولى فى العالم.

وإذا استعرضنا إجراءات إنشاء السوق الأوروبية المشتركة نجد أن تلك السوق تعتبر فى الأساس من الناحية الاقتصادية اتحاداً جمركياً ناجحاً وسوقاً مشتركة، وقد كان لإلغاء الرسوم الجمركية بين الأعضاء أثره الكبير فى دفع وزيادة التبادل التجارى بينهما، الشىء الذى انعكس فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى، وارتفاع مستوى المعيشة داخل أعضاء المجموعة الأوروبية، كما أدى إلغاء الرسوم الجمركية إلى النجاح فى توحيد التجارة، وانتقال رؤوس الأموال والأيدى العاملة.

ويشير الدكتور محمود محمد البابلى فى كتابه "السوق الإسلامية المشتركة" إلى أن قيام السوق ينص على أن يتم على مراحل تبدأ بزيادة حجم التبادى التجارى بين الدول الإسلامية عن طريق إنشاء مجلس اقتصادى أعلى للدول الإسلامية ينبثق من الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامى.

ونحن نشاطره الرأى فى أن وجود قرار سياسى من الدول الإسلامية مجتمعة جوهرى وأساسى فى تشكيل المجالس الاقتصادية المتخصصة، التى يناط بها متابعة تنفيذ مراحل قيام السوق الإسلامية المشتركة، حيث أن القرار لو ترك لكى يتخذ على أساس

انفراد وبمجهود ذاتي من كل دولة فقد لا يرى النور من خلال المعطيات الاقتصادية السائدة في العالم اليوم وفي العالم الإسلامي بوجه خاص.

كما نجد أن هذه الدعوة قد جاءت في قرارات مؤتمرات القمة الإسلامية الأولى، التي انعقدت في عام ١٩٦٩م، والقمة الثنائية في عام ١٩٧٤م، والتي جاء فيها أن وحدة العقيدة الدينية للدول الإسلامية هي عامل قوي للتقارب والتفاهم فيما بينها، وأجمعت عزمها على صيانة قيم الإسلام الروحية والاجتماعية والاقتصادية، وتواص أن تتشاور حكوماتها بصلة دائمة بغية التعاون الوثيق والمساعدة المتبادلة في الميادين الاقتصادية، والعلمية، والثقافية، والروحية.

أما في المجال التجاري، فقد أعلنت تلك القرارات أن تسعى الدول الإسلامية إلى تطبيق معاملة متكافئة تجاه بعضها البعث من حيث تدابير السياسة التجارية الخارجية، كما تعمل على:

أ- توسيع وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها عن طريق تحرير التجارة بتخفيض وإزالة العوائق الجمركية المطبقة عللى الاستيراد والتصدير فيما بينها من خلال اتفاقيات تجارية ثنائية متعددة الأطراف.

ب- تبادل إقامة المعارض بغرض تسويق منتجاتها في أسوال الدول الأعضاء الأخرى، كما تعمل على تحقيق نفس الهدف على الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية التي تقام في الدول الإسلامية المساعدة على التعريف بمنتجات هذه الدول، وعلى زيادة فرص وتنمية التبادل التجاري فيما بينها.

نشر وتبادل المعلومات التجارية

وقد ظلت فكرة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية تتحرك وتلقى تأييداً متواصلاً في مؤتمرات القمة الإسلامية إلى أن عقد مؤتمر خاص لبحثها في أنقرة عام ١٩٨٠م، عقبه في العام التالي مباشرة مؤتمر للقمة في مكة المكرمة، تضمن قرار بضرورة إقامة روابط تجارية وثيقة بين الدول الإسلامية، تمهيداً لإقامة السوق الإسلامية المشتركة،

ولم تتسنى لكل تلك القرارات أن ترى النور حتى الآن. وعليه نحن نرى أنه انطلاقاً من هذه القرارات والدعوات لإنشاء مجلس اقتصادى أعلى يتم تكوينه باتخاذ قرار إسلامى موحد ليتولى هذا المجلس مهمة رسم الخطط والمتابعة لإنشاء الهياكل التنفيذية بها تحقيق قيام السوق الإسلامية المشتركة.

وننادى من جانبنا على ضرورة تكوين جهاز اقتصادى ينشئه المجلس الاقتصادى الإسلامى يشترك فى تشكيله الدول الإسلامية ويعنى هذا الجهاز كخطوة أولى بدراسة المشاكل الآتية والوصول إلى قرارات بشأنها وهى:

١- مشاكل التركيب التجارى للسلع ذات الأولوية فى صادرات الدول الإسلامية بعد الوصول إلى أنسب السبل لضمان أسعار عادلة ومجزية لتلك السلع.

٢- تنظيم المخزون السلعى واتفاقيات التسويق المتعددة الأطراف.

٣- وضع أسعار قياسية للواردات المصنعة.

٤- وضع ترتيبات تجارية تفصيلية على أساس المعاملة بالمثل، وأن تقوم هذه الترتيبات على أساس صحيح واسع النطاق لأنماط وتكوين واتجاه التجارة الخارجية لدى الدول الإسلامية بهدف إرساء نظام أو أكثر للترتيبات المتبادلة بشأن التعريفات التفصيلية فيما بين هذه الدول.

٥- العمل على قيام اتحاد جمركى يتولى بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية القيود الكمية فيما بين الدول، مع وضع الخطط وترشيد الأساليب اللازمة لتوحيد النظام الجمركى الخاص بها فى مواجهة الدول الأخرى، ولتحل هذه التعريفة الموحدة محل التعريفات الوطنية فى كل دولة.

والجدير بالذكر أن الضرائب الجمركية هى ضرائب دخيلة على الإسلام، حيث لم تكن هنا ك ضرائب جمركية، بل زكاة لأموال التجارة، فقد جاء ذلك فى كتاب الدكتور شوقى أحمد دنيا "تمويل التنمية فى الاقتصاد الإسلامى"، إن ما حدث فى عهد عمر - رضى الله عنه- باتفاق العلماء أنه أقام أجهزة رسمية على حدود أقاليم الدولة الإسلامية

مهمتها است؟؟ مبلغ مالى قدره ٥ , ٢٪ من التجار المسلمين والتكييف الشرعى لهذا الحق أنه زكاة وليس ضريبة أو وظيفة أو رسمًا، فمعدله معدل الزكاة على عروض التجارة وعلى النقود ٥ , ٢٪، ولا يفرض إلا بعد إتمام النصاب، وفى العام مرة ولو اتضح أنه أدى الزكاة عنه لا يفرض عليه شيء.

وما فعله عمر -رضى الله عنه- أنه كان يأخذ من المسلمين الزكاة ومن تجار الدول غير الإسلامية الذين يدخلون بلاد المسلمين متاجرين العشر تمامًا؛ لأنهم كانوا يأخذونه من تجار المسلمين إذا قدموا بلادهم على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

أما فى مجال التعريفة الجمركية التى هى نوع من أنواع الضرائب، فإن الإسلام يعتبر أى فرض ضيبة على المسلم لمجد تنقله بتجارته بين بلاد الإسلام من الأمور المحرمة والممنوعة، وقد بنى علماء الإسلام ذلك على قول الرسول ﷺ "ليس على المسلمين عشور ولا يدخل الجنة صاحب مكس".

٦- وضع السياسات لحماية الإنتاج داخل الدول الإسلامية من المنافسة الخارجية، وخاصة المنتجات الصناعية التى يجب أن تحظى بحماية جمركية تحول دون تمكين صناعات الدول المتقدمة عن إيقاف خطط التصنيع فى الدول الإسلامية، مع الأخذ فى الاعتبار عند وضع هذه السياسة عدم حماية الصناعات الفاشلة أو الضعيفة.

٧- تيسير انتقال رؤوس الأموال من الدول الإسلامية، وأن يتم وضع الخطط لتوجيه رؤوس الأموال من الدول الإسلامية إلى المشروعات الحيوية والاستراتيجية، وتلك التى تخدم عددًا من الدول الإسلامية.

٩- العمل على إنشاء شركات دولية إسلامية تساهم فيها جميع الدول الإسلامية يشمل أوجه النشاط الاقتصادى من زراعى، وصناعى، وتعدينى.

١٠- دراسة إمكانية إنشاء شركات للنقل بأنواعه المختلفة، لما يشكل قطاع النقل من أهمية فى تسهيل انسياب التبادل التجارى بين الدول الإسلامية.

١١- الاهتمام بنشر وتبادل المعلومات التجارية والاقتصادية للدول الإسلامية، وإنشاء الأجهزة المتخصصة فى هذا المجال.

ولضمان تحقيق الأهداف الواردة أعلاه بواسطة الجهاز الاقتصادى المقترح لابد أن يتوفر لدى هذا الجهاز الصلاحيات للاتصال والحصول على المعلومات والاحصائيات من الأجهزة المتخصصة فى الدول الإسلامية وذلك بأن تصدر كل دولة تعليمات واضحة للتعاون مع هذا الجهاز وتوفير كل ما يحتاجه من معلومات وتسهيل مهمته فى تنفيذ السياسات والتوصيات التى ينادى بها فى سبيل تحقيق أهداف التعاون الاقتصادى الذى نجد أنه لابد أن يتم لضمان تحقيق التكامل الاقتصادى وخلق السوق الإسلامية المشتركة؛ لأننا نرى أن وضع كل دولة إسلامية لخططها الاقتصادية والإنتاجية بمعزل عن الدول الإسلامية الأخرى لن يكفل تحقيق أعلى معدل للتنمية الاقتصادية فى هذه الدول مجتمعة، وهذا هو الاتجاه الغالب فى بقية أنحاء العالم حيث علمت الدول الأخرى على الدخول فى تكتلات اقتصادية لضمان استخدام أمثل لمواردها ولعناصر الإنتاج؛ لتحقيق أعلى معدل ممكن للناتج القومى.

مساهمة مجموعة دلة البركة فى تنشيط التبادل التجارى بين دول العالم الإسلامى

أولاً: زيادة حجم التبادل التجارى بين الدول الإسلامية

بعد أن أيقنت مجموعة دلة البركة من خلال تجاربها فى العديد من الدول والمجتمعات الإسلامية أن هناك حاجة هامة لتنمية التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية خصوصًا فيما يتعلق بالتبادل التجارى الذى لم يزل حتى الآن عند مستوى متدن، فقد عملت المجموعة من خلال مصارفها وشركاتها التجارية فى مجال تشجيع الصادرات بين الدول الإسلامية، وشاركت بفعالية فى محفظة البنوك الإسلامية التى يديرها البنك الإسلامى للتنمية، والتى تمول من خلالها عمليات التجارة بين الدول الإسلامية.

ولخدمة أهداف زيادة التبادل التجارى وتنميته، فقد أنشأت عدد من الشركات

التجارية فى الدول الإسلامية المختلفة هذا بجانب شركاتها العاملة فى المملكة العربية السعودية، كما تساهم المجموعة فى كل النشاطات واللقاءات الدولية التى تبحث وتساعد على أواصر التعاون بين الأقطار الإسلامية، وخاصة فى المجالات التجارية.

ويمكن حصر أهداف الشركات التجارية للمجموعة فى النشاطات التالية:

١- مساعدة الدول الإسلامية فى تصدير فوائض إنتاجها من السلع المختلفة مما يزيد من مواردها، وبالتالى المساهمة فى دفع عملية التنمية فيها، وذلك فى إطار ما تقرره هذه الدول من برامج وسياسات متعلقة بتشجيع الصادرات.

٢- تشجيع وتنمية التبادل التجارى بين الدول الإسلامية لوجود تكامل إلى حد كبير بين الصادرات والواردات بين هذه الدول وذلك من خلال برامج الخدمات والتسهيلات التجارية وإدارة أنظمة الصفقات المتكافئة، وتقليل التكلفة بالعمل على اختفاء الوسطاء.

٣- توفير خدمات مساندة للنشاط التجارى من نقل وتخزين وتأمين وتسوية.

٤- بحث سبل إنشاء مناطق تجارية حرة بغرض توفير السلع الأساسية للبلدان الإسلامية بأنسب الشروط.

٥- المساهمة فى المعارض التجارية للتعريف بمنتجات الدول الإسلامية.

وقد أنشأت المجموعة شركات تجارية فى كل من المغرب ومصر والسودان وتركيا، كما ساهمت فى إنشاء الشركة التونسية للتجارة الخارجية، التى قامت بدورها بتأسيس شركات فى كل من السنغال وساحل العاج، والكاميرون، وتوجو، والجابون.

وهناك شركات تجارية تحت التأسيس فى كل من الباكستان، وماليزيا، وأندونيسيا.

هذا بجانب شركاتها العاملة فى المملكة العربية السعودية، ومنها شركة البركة للتسهيلات وتنمية الصادرات، والتى أقامت مركزًا وطنيًا لعرض الصناعات السعودية، وهو مركز دائم يشترك فيه ما يزيد عن ١٢٠ مصنعًا سعوديًا لتعريف الأوساط التجارية داخل المملكة وخارجها على هذه المنتجات، وتقديم تسهيلات اقتصادية لشراء هذه

المنتجات أو لتصديرها خارج المملكة العربية السعودية إلى أى من الدول الإسلامية، هذا بجانب ٧ شركات تجارية فى أوروبا وأمريكا.

وقد بلغ حجم الاستثمارات فى التجارة ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار، كما قامت المجموعة أخيراً بتأسيس شركة المجموعة السعودية الكويتية، ومقرها مدينة الكويت بهدف تسويق منتجات الدول الإسلامية، وقد بدأت بمنتجات كل من المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا كمرحلة أولى.

وانطلاقًا من قناعات مجموعة دلة البركة فإنها ترى أن إنشاء شبكة الشركات التجارية فى الدول الإسلامية، وتضافر الجهود بين الدول الإسلامية سيؤدى إلى تحقيق قيام السوق الإسلامية المشتركة، والتى سيكون من نتائجها تدعيم القوة الاقتصادية للدول الإسلامية تجاه بقية دول العالم الأخرى وتكتلاتها الاقتصادية.

ثانياً: برنامج تنمية الصادرات بين الدول الإسلامية

أنشأت مجموعة دلة البركة برنامجًا متخصصًا لتنمية الصادرات، يقوم بتمويل الصادرات والواردات بين الدول الإسلامية، وذلك من خلال شروط ومزايا تنافسية جيدة، وخصصت له ٥٠ مليون دولار، وقد كان الباعث الأساسى لإنشاء ذلك البرنامج هو أن المصارف فى كثير من البلاد الإسلامية ظلت تلعب دوراً هامشيًا فى تنمية التجارة الخارجية، وفى الحالات المحدودة التى يقوم فيها الجهاز المصرفى ببعض الدعم الجهد التصديرى، نجد أن المؤسسات المالية التى تقوم بهذا الدعم تعمل فى حدود ائتمانية ضيقة وبمقتضى إجراءات تقليدية ومحافظة للغاية.

ونتيجة لهذا فإن المصدرين فى هذه الدول ظلوا يفتقرون إلى الخدمات المصرفية المتميزة، التى عادة ما تتوفر للمصدرين فى هذه الدول ظلوا يفتقرون إلى الخدمات المصرفية المتميزة، التى عادة ما تتوفر للمصدرين فى الدول الصناعية المتقدمة وفى بعض الدول النامية الأخرى، التى حققت طفرات ملموسة فى مجال الصادرات؛ لذلك تم إنشاء البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:

* تشجيع التبادل التجارى بين الدول الإسلامية.

* تنمية صادرات الدول الإسلامية وغيرها من الدول الإسلامية.

* توفير مزايا وظروف تنافسية أفضل لمنتجات الدول الإسلامية فى الأسواق الخارجية، وشروط دفع وآجال أيسر للمستوردين فى هذه الدول، وقد تم وضع شروط للاستفادة من موارد البرنامج أهمها:

- أن تكون السلعة مصدرة من دولة إسلامية.

- أن يتم التعاقد بأحد الصيغ الإسلامية المعروفة.

كما أن المجموعة قامت بتقديم تسهيلات مالية بواسطة بنوكها فى تونس، وتركيا، والبحرين، بالإضافة إلى شركة البركة للاستثمار والتنمية بجدة بتمويل صادرات من دول إسلامية إلى دول إسلامية أخرى، وهى السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والعراق، واليمن، والسودان، وتركيا، وتونس، والجزائر، يصل حجمها إلى أكثر من ٥ مليارات من الدولارات حتى الآن.

وفيما يلى توضح الاحصائيات التالية بيان بالعمليات التجارية الدولية المنفذة بواسطة روافد المجموعة المالية، لتشجيع وتنمية التبادل التجارى بين الدول الإسلامية وذلك خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٩١م

(أ)

(القيمة بالألف دولار الأمريكى)

البيان	قيمة التمويل	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١م
الإجمالى	١,١٤٧٤٨٨	١٦٧٩٧٣	١٦٨٨٨٢	٣٥٠٠٠	٢٨٣١٦	١٧٠٨١٧	٥٧٦٥٠٠٠

(ب)

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

البيان	قيمة التمويل	الجزائر	باكستان	السودان	موريتانيا	الأردن	تركيا	أمريكا	أخرى
إجمالى	١١٤٧٤٨٨	٦٢٣١٠٦	٩٦٥٠٠	١٧٩١٦	٩٠٥٥	٨٠٠٨٨	٢٩٥٧٣١	١٩٨٣٠	٥٢٦٣

ثالثاً: شركة معرض تونس الإسلامى الدولى

أنشأت مجموعة دلة البركة معرض تونس الإسلامى الدولى التى قامت بإعداد أرضًا للمعارض على مساحة ٣٥ ألف متر مربع، مغطاة ومهيأة بالأجنحة والقاعات المتخصصة، كما تم إنشاء مركز بغرض تنمية التجارة بين الدول الإسلامية والعربية والإفريقية من ناحية، والدول الأوروبية وأمريكا والدول الأسيوية من ناحية أخرى، على أساس أن يقوم المعرض بجانب مهمته فى عرض منتجات الدول المشاركة فيه بتقديم الخدمات التجارية والمعلومات والإحصائيات عن طريق بنك المعلومات الذى خطط لإنشائه داخل المركز التجارى بالمعرض، على أساس أن يزود هذا البنك بمركز للكمبيوتر يحوى كل المعلومات والإحصائيات عن منتجات البلاد الإسلامية والعربية، بجانب نشأة الشركات العاملة فى تلك البلدان، والتى ستتمتع بعضوية بنك المعلومات بالمعرض.

وقد نظمت شركة معرض تونس الإسلامى عدد من المعارض العالمية والمتخصصة منها معرض منتجات الدول الإسلامية، والذى أقيم فى الفترة من ٥ إلى ١٥ أكتوبر ١٩٩٠م، وهذو المعرض الذى ينظمة مركز تنمية التجارة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى كل سنتين فى إحدى البلدان الإسلامية والتى تعانى من مشاكل تمويلية مما سيكون له أثره الإيجابى فى خدمة التبادل التجارى.

رابعاً: شركة التجارة الإسلامية

ساهمت مجموعة دلة البركة مع عدد من المصارف الإسلامية والبنك الإسلامى للتنمية فى تأسيس شركة التجارة الإسلامية، وذلك لتحقيق أهداف يمكن حصرها فى الآتى:

١ - تنشيط التجارة بين الدول الإسلامية عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة للبنك الإسلامى للتنمية، والبنوك الإسلامية الأخرى؛ لدعم عمليات الشركة وذلك بتقديم تسهيلات مالية للمشترين عند الحاجة.

٢ - تحقيق التعاون التجارى بين الدول الإسلامية ذلك بالمشاركة فى تنمية عمليات الأسواق المحلية أو الدولية للدول الإسلامية فى مجال السلع، والمعادن، والبضائع المصنعة والنصف مصنعة، والمعدات، والآلات والبضائع الأخرى، عن طريق:

* تأسيس بيوت وقنوات التسويق المتطورة.
* الحفاظ على جودة عالية للمنتجات عن طريق استخدام أيدى عاملة مدربة لهذا الغرض، حتى تتمكن هذه المنتجات من المنافسة على المستوى العالمى.
* المساعدة فى الحصول على تمويل من البنوك الإسلامية.
* القيام بجميع وجوه النشاط المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، والسلع على اختلاف أنواعها والمنتجات التعدينية.
* تعمل الشركة على القيام بالأعمال التى تحقق أغراضها التجارية والاستثمارية مباشرة أو بالتعاون مع الهيئات والشركات والحكومات.

خاتمـــة

تسـود العالم فى عـصرنا الحـاضر تحـولات كبـيـرة حيث تتكاثف دول العـالم فى مجـموعات سـياسة اقتـصادية حتى أصـبح يطلق على عصـرنا الحالى عصـر التكتلات الاقتصادية، وعلى الدول الإسلامية أن تعمل فى استغلال تلك التحولات، وأن تغير من واقعهـا كدول متخلفـة ونامية للحاق بركب التـقدم العالمى الذى سبـقتها إليـه شعوب وأمم أخرى.

وقد قامت مجموعة دلة البركة إيمانًا منها بالعمل الإسلامى المشترك ببعض الجهود فى هذا المجـال، تمثلت فى إنجازاتهـا التى تحدثنا عنهـا فى السطور السـابقة، وهى جـهود يعتـبرها القائمون عـلى المجموعة مـتواضعة قـياسًا بطمـوحاتهم الكبيـرة، التى يصعب تحقيقها بدون المساهمة من كافة الدول والمؤسسات الإسلامية، والمشاركة معها فى تدعيم العمل الإسـلامى الاقتصـادى المشترك، والتجـاوب مع ما بدأته المجموعـة، حتى يتطور إلى خلق تكتل اقتصادى إسلامى يتمثل فى السوق الإسلامية المشتركة.

فالعالم الإسلامى أولى بحكم العقيدة الإسلامية التى تنطلق منها كل الروابط التى تجمع الدول الإسلامـية عليها لتحقـيق ما تصبو إليه من تقدم وازدهار وفى تحـقيق كل ما يعيد إلى هذه الأمة الإسلامية مجدها وعزتها.

❊ ❊ ❊